

التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونياً في الجزائر

Financial development and the challenges of implementing the system of managing financial services electronically in Algeriaبن شيخ عبد الرحمن¹،¹ جامعة تيسمسيلت، abenchikh74@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/..../..

تاريخ القبول: 2021/07/10

تاريخ الاستلام: 1202/06/11.

ملخص:

يتزايد دور البطاقات الالكترونية في التعاملات المالية المحلية والدولية، والخصائص التي تتمتع بها حسب نوعها ومصدرها، يجعل منها الوسيلة الجيدة التي تربط مختلف العلاقات بين المتعاملين بها، الأفراد، المصارف، المؤسسات؛ والذين تكون معظم أعمالهم في بيئة غير تقليدية تحكمها قواعد إلكترونية، وتعتمد كثيراً في تطورها على تكنولوجيا المعلومات و استخدامها من طرف المصارف التقليدية المتحولة إلى الصيرفة الالكترونية. وخلصت الدراسة إلى أن البطاقة الالكترونية بأنواعها المختلفة ضرورية وذات فائدة، وهي عامل أساسي في حياة الأفراد والمتعاملين بها، كما أن زيادة إهتمام الدولة الجزائرية بتطوير المعاملات المالية، وتحديث وسائل الدفع يحقق الأهداف المرجوة من برنامج توسيع استعمال البطاقات الائتمانية الالكترونية في الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الالكترونية؛ البطاقات الائتمانية؛ وسائل الدفع؛ التنمية المالية؛ تكنولوجيا المعلومات
تصنيفات JEL : G24 ، ، ...

Abstract:

The role of electronic cards in local and international financial transactions is increasing and the characteristics that characterize them by their type and source make them a good way to link the different relationships between their customers, individuals, banks and institutions. Which most of their work in an electronic environment depends on the development of IT its uses. The study concluded that the electronic card of different types is necessary and useful, which is a determining factor in the life of the people and the people who deal with them, and the interest of the Algerian state to develop financial transactions. and to modernize its means of payment meet the desired objectives of the program aimed at developing the use of electronic credit cards in the national economy.

Keywords: *electronic banking; IT; credit card; average payment; financial development.*

Jel Classification Codes: , , ...

*المؤلف المرسل: بن شيخ عبد الرحمن، الإيميل: abenchikh74@gmail.com**1. مقدمة:**

يلاقي استعمال البطاقات الالكترونية إقبالاً كبيراً في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وقد أصبح أمراً حتمياً، نظراً للتطور الاقتصادي وتنامي ثقافة الأفراد وتعدد مهامهم. وقد عملت تكنولوجيا المعلومات على رفع قيمة التسيير، وأصبحت الدول تهتم بالتكنولوجيا في ميدان الأعمال، وبالتالي ظهر اهتمامها بالمعاملات المالية الإلكترونية، وشكلت لها البيئة الخاصة بتطورها وتنميتها.

إن البطاقات الإلكترونية في المعاملات المالية وسيلة جيدة لتسهيل وتسريع التبادلات، وهي تحقق فوائد للمتعاملين بها، وللاقتصاد الوطني. فشكلها مناسب للحمل في الجيب، كما أن تكاليف إصدارها والحصول عليها تتم بإجراءات متاحة لكل الأفراد مهما اختلفت لغاتهم ومواقعهم. وللتعاملات المالية أثر كبير في تحديد المركز والوضعية المالية للبنوك، باعتبار أن في التعاملات الإلكترونية تنتقل الدائنية من معظم المؤسسات إلى البنك، وهي من تنصدر قائمة ترتيب المؤسسات الدائنة. وقد عرف استخدام البطاقات بمختلف أنواعها تزايداً في الجزائر، مما انعكست على بعض الجوانب الاقتصادية، وزاد من التنظيم والتشريعات الخاصة بتنمية استعمال البطاقات التعاملات الاقتصادية؛ المالية؛ والتجارية.

إشكالية البحث:

أصبح الواقع المعاصر والتغيرات الاقتصادية تفرض على الاقتصاديات المحلية ضرورة القيام بتنمية في المجال المالي حتى تتحقق الأهداف المرجوة من تسيير المعاملات المالية إلكترونياً. لذلك جاءت إشكالية البحث حول:- ما هي متطلبات تطوير تسيير المعاملات المالية في الجزائر باستخدام البطاقات الإلكترونية؟. ما هي العوامل المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المالية في الاقتصاد الوطني؟.

الفرضيات:

-البطاقات الإلكترونية صورة من صور التطور الإلكتروني المعاصر، شكلها وتعدد استخداماتها، يجعل لها المقدرة على تسهيل المعاملات في الحياة الاقتصادية المعاصرة.

-تعمل الجزائر على تطوير استخدام البطاقات الإلكترونية، لذلك نجد التحسينات المستمرة في التشريعات و البنى المساعدة على تنمية استخدام البطاقات في التعاملات اليومية.

أهداف البحث:

يحلل هذا المقال واقع تسيير المعاملات المالية بالبطاقات الإلكترونية من حيث أهمية ذلك في الحياة الاقتصادية المعاصرة، ومن جهة أخرى النظر إلى التحديات الواجب مراعاتها وتجاوزها، بقصد تطوير البطاقات الإلكترونية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة: تمت دراسة الموضوع وفق المحاور الأساسية التالية:-

-المحور الأول؛ ظهور البنوك الإلكترونية وأهميتها في أتمتة الخدمات المالية،

-المحور الثاني؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في تسيير المعاملات المالية، ويشمل مفهوم تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية؛ تطور المعاملات بالبطاقات الإلكترونية في بيئة التكنولوجيا المالية؛ الانتشار الدولي للبطاقات الإلكترونية؛ تأدية الخدمات المالية ببطاقة الائتمان الإلكترونية؛ واقع البطاقات البنكية وخدمات الدفع الإلكترونية في الجزائر.

-المحور الثالث؛ متطلبات وتحديات تطوير تسيير المعاملات المالية إلكترونياً في المصارف، بالتطرق إلى مفهوم التنمية المالية في الجزائر، والتطرق إلى المخاطر الواجب مواجهتها جراء التحول إلى الصيرفة الإلكترونية.

2. المحور 1:- ظهور البنوك الإلكترونية وأهميتها في أتمتة الخدمات المالية

1.2 ظهور ونمو البنوك الإلكترونية:-

أدى الانفجار الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة. فلقد ظهر في منتصف التسعينيات من القرن العشرين أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق بروز مصارف من نفس النمط، بصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي(عبد المجيد قدي، 2016، ص358).

يعرف البنك الإلكتروني بأنه ذلك البنك الذي يقوم على ركائز الكترونية وتوظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان. ويصبح بموجب ذلك المتعامل مع البنك قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام شبكة الانترنت. كما أن البنك الإلكتروني يقدم جميع الخدمات المصرفية التي تقوم بها المصارف أو المؤسسات غير المصرفية (عبد المجيد قدي، 2016، ص358). وفي تعريف آخر؛ الصيرفة الإلكترونية هي كافة العمليات أو النشاطات أو الخدمات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية، مثل الهاتف، الصراف الآلي، الانترنت، التلفون الرقمي، وذلك من طرف المصارف والمؤسسات المالية (بن شنيبة كريمة، عبد القادر مطاي، 2019، ص98-109).

ولقد تطورت الصناعة المصرفية الإلكترونية وانتشرت على نطاق واسع بحيث ارتفع عدد المصارف واتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط، على المستوى العالمي من 1200 مؤسسة وبنك في 1998م، وهو ما كان يمثل نحو 6% من السوق، إلى 12000 مؤسسة في 2000م (10مرات) وإلى 15845 في سنة 2003م، أي نحو 75% من السوق، وارتفع بالتوازي عدد المتعاملين مع الانترنت المصرفي من 18% في سنة 1999م إلى 51,3% في سنة 2004م (عبد المجيد قدي، 2016، ص358). سوف يؤدي بروز البنوك الإلكترونية إلى إعادة تشكيل المشهد المصرفي بصفة جذرية بعد نجاح الكثير من التجارب، ولما تتميز به المعاملات على الخط من سرعة وانخفاض في التكلفة.

2.2 الخدمات المالية المؤتمتة:-

تعرف الخدمات المالية "أما تلك الخدمات التي تعنى بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية، وتجدر الإشارة إلى أن مناح الخدمة المالية في تلك الحالة يجب أن يكون أي شخص عادي أو هيئة قضائية معينة وليس كياناً عاماً أو حكومة أو بنك مركزياً أو هيئة نقدية تقوم بتقديم خدمات مالية حكومية" (بن شيخ عبد الرحمن، 2009م، ص35).

تعمل البنوك والمؤسسات المالية حالياً على تقديم أفضل الخدمات الإلكترونية، حتى تكون مرنة مع متطلبات المتعاملين، لذلك أدت إلى ربط شبكات تبادل البيانات بشبكاتها المصرفية، وهذا ما أدى إلى أتمته عمليات التسديد والعمليات المرتبطة بها. والمعاملات الإلكترونية المؤتمتة، يقصد بها معاملات يتم إبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات الكترونية، والتي لا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأي متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي (بن شيخ عبد الرحمن، 2009م، ص35).

لقد أصبحت البنوك إحدى القطاعات الرائدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات، فأخذت بتقديم خدماتها المصرفية التقليدية بأسلوب جديد وميسر، فيلاحظ انتشار الصراف الآلي والانترنت والتحويلات المالية وغيرها من الخدمات، وتهدف من وراء ذلك إلى نقل المعاملات المصرفية إلى قنوات بديلة أقل تكلفة، كما تتيح للمصارف التوسع وزيادة قدرتها التنافسية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية وقدرتها على توفير الأموال بكلفة أقل. وهي توفر كذلك مجالات متعددة لزيادة العوائد عبر خلق فرص جديدة لبيع الخدمات والمنتجات (سحنون خالد، علي عابد، 2016م، ص193-199).

ويتبدئ تحول المصرف التقليدي إلى مصرف الكتروني من خلال تصميم موقع معلوماتي الكتروني ومن خلاله يقدم البنك معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وإذا كان الموقع تفاعلي فإنه يسمح بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وزبائنه، أما الموقع التبادلي الخالص فهو المستوى الذي يمكن القول أن البنك يمارس فيه خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث يكون السماح

للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية والتحويلات بين حساباته داخل البنك وفي الشبكة البنكية المحلية أو مع جهات خارجية.

ولعل أهم ما يميز العمل المصرفي في ظل المعطيات الحديثة؛ سرعة الاستجابة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، والتي غيرت باستمرار من طبيعة العمل المصرفي والمالي وهي تتحول به بشكل متنامي، بغرض إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة القائمة على الركائز الإلكترونية، والتي لم يكن ممكناً أن تتواجد لولا ثورة تكنولوجيا المعلومات وإفرازاتها المتلاحقة من جهة، والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد هذه التكنولوجيا من جهة أخرى (سحنون خالد، علي عابد، 2016م، ص 193-199).

لقد أصبح من الضروري على كل المؤسسات المالية والمصرفية في ظل الإنفتاح على النشاط خارج الحدود الوطنية، أن تلتزم بالموصفات المصرفية العالمية، حيث يكفل تعميم إستخدام مواصفات الأيزو المصرفية سرعة وسهولة التأهيل، وقد أثبتت الدراسات أن الكثير من البنوك تسعى في الأجل القصير للأخذ بها، ومن أهم هذه المواصفات، المواصفات الخاصة بالمعاملات البنكية للخدمات المالية (بن شيخ عبد الرحمن، 2009م، ص 35).

3. المحور 2:- استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة في تسيير المعاملات المالية

1.3 مفهوم تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية:-

تكنولوجيا المعلومات هي التقنية الأساسية المستخدمة في نظم المعلومات الحديثة المبنية على تطبيقات الحاسوب ومعطياته، والصورة المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات تتكون من ثلاثة عناصر أساسية وهي الحاسبات الإلكترونية بقدرتها الهائلة على الاختزان وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع؛ تقنيات الاتصال بعيدة المدى بقدرتها الهائلة على تخطي الحواجز الجغرافية؛ المصغرة بأشكالها المختلفة وقدرتها الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختزان الوثائق، فضلاً عن سهولة التداول والاستنساخ والاسترجاع (سحنون خالد، علي عابد، 2016م، ص 193-199).

يشير تعريف تكنولوجيا المعلومات إلى أنها كل مترام من التقنيات المتطورة بأشكالها المستخدمة من قبل المنظمة والمتمثلة في الأجزاء المادية الملموسة وغير الملموسة؛ والجوانب المعرفية والفكرية والأساليب والفنون اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، للوصول إلى أفضل الحالات في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية وتحقيق رضا المستهلك عن الخدمات أو السلع التي تطبق هذه التكنولوجيا وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف المنظمة، ومواجهة التحديات وفي تعزيز الموقع التنافسي للمنظمة، باعتبار هذه التكنولوجيا العنصر الفاعل التي يستخدم من قبل نظم المعلومات (سحنون خالد، علي عابد، 2016م، ص 193-199).

شهدت الصناعة المصرفية تقدماً ملموساً في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات، لما تنطوي عليه هذه التكنولوجيا من ابتكارات تؤثر في تحسين وتطوير العمل المصرفي وابتكار خدمات مصرفية جديدة، لذلك أدركت المصارف الترابط الوثيق بين نجاحها وبين توجهها الإبداعي بما يحقق للبنك ميزة تنافسية، والمحافظة عليها والسماح لعملاء البنوك بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية. لذلك تعرف تكنولوجيا المعلومات المصرفية بأنها مجموعة من المكونات المترابطة وظيفتها تجميع ومعالجة وتخزين المعلومات لدعم عملية صنع القرار والسيطرة داخل المصرف ومساعدة الإدارة والموظفين على حل المشاكل وتبسيط الأمور المعقدة وتقديم خدمات متطورة وجديدة. وهي أداة تستند إلى الحاسوب يستخدمها الأفراد للتعامل مع المعلومات ومعالجتها لدعم حاجات المصرف للمعلومات (شامي عبد الرحمن، ع 07- 2016، ص 247-258).

تصنع تكنولوجيا المعلومات الفارق من خلال عدة محاور أساسية أصبحت الصناعة المصرفية تحتاجها، والتي منها؛ دراسة احتياجات العملاء بدقة وفعالية ويسر. تصميم وتنفيذ المنتجات المصرفية خلال مدة زمنية قياسية. الاستخدام الأمثل لشبكات التوزيع.

زيادة كفاءة العمليات الداخلية. وفي الوقت الراهن عملت المصارف على استحداث نسق جديد من المعاملات فرضته بيئة الأعمال وأصبحت نشاطاتها مرهونة بمدى تبني تكنولوجيا المعلومات في تقديم خدماتها، فاعتمادها ليس فقط في خفض التكاليف وتسريع إنجاز الأعمال، وإنما أيضاً لتحسين الخدمة المقدمة وتنوعها وزيادة مرونتها بما يتلاءم واحتياجات المستهلك وتسهيل الإبداع في تقديمها، كما ألغت مفهوم الزمن والمكان للعمل المصرفي، ومن أهم مظاهر تأثير تكنولوجيا المعلومات في المصارف نجد (سحنون خالد، علي عابد، 2016م، ص 193-199):-

- زيادة اكتساب متعاملين جدد عن طريق استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات؛
- الاعتماد في كافة أنشطة المصرف وعملياته الإدارية على تكنولوجيا المعلومات؛
- تبسيط وتسريع العمليات والمعاملات المصرفية من خلال أتمتتها، والتحول إلى النظام الإلكتروني؛
- تقليص حجم المصرف، وعدد المستويات الإدارية وتبني التنظيمات الشبكية وهندسة الأعمال؛
- تكوين نظام معلومات شامل، يساعد في تخزين واسترجاع المعلومات وإعداد التقارير؛
- ارتفاع أهمية تكنولوجيا المعلومات كمورد مالي في مختلف نشاطات المصرف؛
- تفعيل العمل المصرفي حسب حاجة الزبائن

2.3 تطور المعاملات بالبطاقات الالكترونية في بيئة التكنولوجيا المالية

1.2.3- الانتشار الدولي للبطاقات الالكترونية:- البطاقات الالكترونية بكل أشكالها وأنواعها، هي إحدى وسائل الدفع الأساسية في المعاملات الحديثة، وقد نشأت وتطورت أنظمتها ولوائحها في الدول الصناعية والمتقدمة، كما أصبحت وسيلة لتحقيق الأرباح وأداة لتسهيل المعاملات والتبادلات المالية الداخلية والخارجية. والبطاقات المتداولة في المعاملات التجارية في الوقت الحاضر، أقسام وأنواع وأشكال، ولها وظائف مختلفة، وهي وسيلة ربط بين الهيئات، ولها مزايا وأهداف وهي تحقق كذلك بعض الأرباح المادية لحاملها ومصدرها.

البطاقة الائتمانية الالكترونية في المصطلح هي المعنى المرادف لترجمة كلمة (CARDS CREDIT) في اللغة الانجليزية، وهي بطاقة خاصة يصدرها المصرف لعميله، تمكنه من الحصول على السلع والخدمات من محلات وأماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة، ويقوم بائع السلع والخدمات بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف مصدر الائتمان، فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفاً شهرياً بإجمالي القيمة لتسديدها، أو لخصمها من حسابه الجاري لطرفه (عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، 1998م، ص 27).

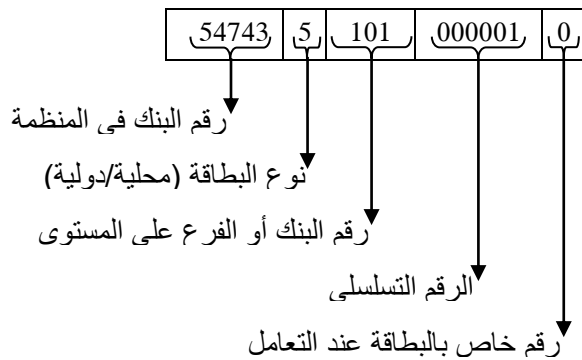
وفي تعريف آخر يشار إلى البطاقة الائتمانية الالكترونية بأنها؛ "أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً، لدى الأفراد والتجار والبنوك، كبديل للنقود، لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة، مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ على شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف، اسم نظام الدفع الإلكتروني، والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقة (محمد عبد الحليم عمر، 1997م، ص 15). وما يستنتج أن البطاقة تصدرها هيئة ضامنة للمتعاملين بها، تعطىها الإلزامية والشرعية، وهي مصدر للإيرادات والسيولة، ووسيلة تسوية العمليات المالية التي تتم بين البنوك وفي المؤسسات، وعلاوة على ذلك تضطلع البطاقة بوظائف منها التشخيص إذ يمكن أن تحمل معلومات صاحبها، ولها وظيفة التسديد حيث تعوض النقود أو الشيك عند طلب خدمات مثل الهاتف، دفع واستعمال الأرصدة الجاهزة في الحساب البنكي، وأخيراً هي وسيلة للقرض الذي يختلف حسب مدته وأهميته ونوع البطاقة.

وإذا أخذنا الجانب التجاري نجد أن البطاقات الالكترونية الائتمانية وسيلة لزيادة الإيرادات من بيع السلع والخدمات إلى حملة البطاقة الذين يكون لديهم حافز الشراء لتواجد النقود معهم، ثم إن البطاقة وسيلة ضمان تحصيل قيمة المبيعات دون مشاكل التأخير والتأجيل، ففي كل حالة تصبح البنوك المصدرة للبطاقة هي الدائن لحاملي البطاقات بدلاً من المؤسسات التجارية (أي تقليل التزامات المستهلك اتجاه البائع). وهذا كله ناتج من أن ائتمان البطاقة سهل وميسر وقابل للتجديد لكل حامل لبطاقة الكترونية وفق الشروط القانونية التي يضعها البنك المصدر. إن استعمال البطاقة من مزاياه زيادة النشاط الاقتصادي في المجتمع وتحقيق النمو وهو إحدى مظاهر التنمية الاقتصادية، يمكن استخدامها في جميع أنحاء العالم حسب تصنيفها، فهي توفر الأمان للأفراد عند استخدامها، وتقضي على جرائم الإحتلاس وضياع النقود.

تصنع معظم البطاقات من البلاستيك لها مواصفات كيميائية معينة، إذ تصنع من مادة "كلوريد الفينيل" غير المرن، وتكون مساحة البطاقة = 8×5 سم، ويضم وجه البطاقة البيانات التالية: 1. اسم وشعار الهيئة الدولية المصدرة لها؛ 2. اسم البنك المصدر؛ 3. رقم البطاقة؛ 4. شريط نموذج توقيع حامل البطاقة؛ 5. اسم حامل البطاقة؛ 6. تاريخ الإصدار؛ 7. تاريخ الصلاحية والانتهاء؛ 8. شريط مستطيل ممغنط بطول البطاقة عليه بيانات غير ظاهرة مثل حد السحب، ولا تقرأ البيانات المسجلة على الشريط إلا عند إدخالها في الآلات الإلكترونية كآلات التحقيق وآلات سحب النقود (GAB et DAB).

كما يوجد بالبطاقة، رقم الترميز الشخصي، الذي يحمل مجموعة من الدلالات وهو الناتج النهائي لسلسلة العمليات المتعلقة بإصدار البطاقة، ويوضح البيان التالي دلالة الأرقام الظاهرة على البطاقة.

الجدول(01):- دلالة رقم البطاقة الالكترونية الائتمانية



المصدر: - أنظر د.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق . د.محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق

2.2.3-تأدية الخدمات المالية ببطاقة الائتمان الالكترونية:- تنطلق معرفة كيفية تأدية الخدمات المالية ببطاقة الائتمان الالكترونية، من معرفة دور المتعاملين بالبطاقة والمصدرين لها، وهم الذين تنشأ لهم حقوق وواجبات من استخدامها. ووفق لتحليل الجدول(01) الذي يبين كذلك آلية إصدار البطاقة، يكون ما يلي:

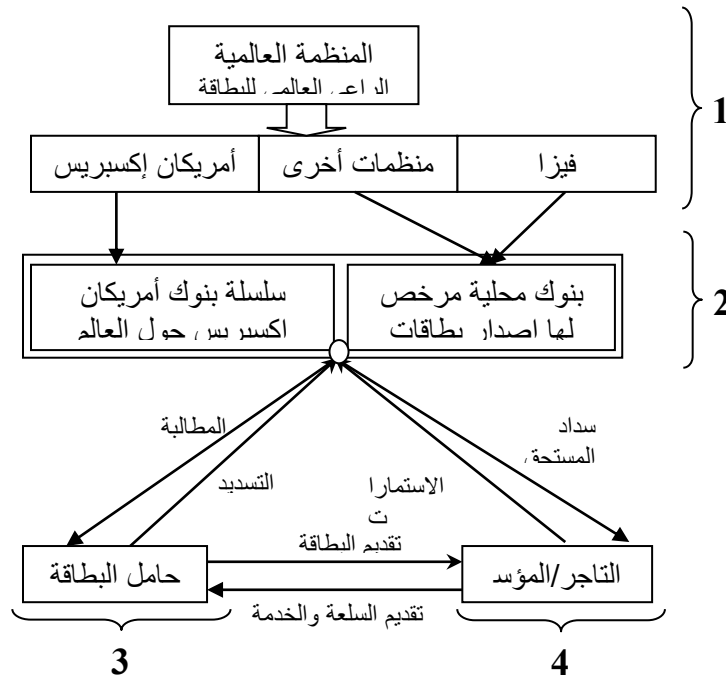
المركز العالمي للبطاقة أو المنظمة العالمية للبطاقة؛ وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها، والموافقة على عضوية البنوك في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدار البطاقة. ويكون دور المركز من خلال؛ إنشاء البطاقة والإشراف على تصنيع البطاقات في مصانع معتمدة. إضفاء صفة القبول الدولية للبطاقات المصدرة. تحديد القوانين الضامنة لحقوق والتزامات ومسؤوليات أعضاء البطاقة. وضع الإجراءات العامة للتعامل بالبطاقة. إقامة شبكات في دول العالم والقيام بعمليات مستمرة لتطوير البطاقة من النواحي الفنية والإدارية والترويج لها وتتبعها في السوق. كما أن الرسوم والأرباح التي يتحصل عليها المركز العالمي تتمثل في؛ رسوم عضوية من البنوك؛ رسوم عمليات المقاصة.

مصدر البطاقة؛ وهي البنوك الموجودة في كل أنحاء العالم، والتي يخول لها المركز العالمي للبطاقة، إمكانية النيابة عنه في إصدار البطاقة. ويتلخص دور البنك في؛ الترويج للبطاقة وترغيب الأفراد للحصول عليها. ربط شبكته بشبكة المنظمة. الاتفاق مع التجار لقبول البيع بموجب البطاقة. مراعاة أن تحمل البطاقة المصدرة إشارته وعلامته.

حامل البطاقة؛ وهم الأفراد الذين يحصلون على البطاقة لاستخدامها للحصول على السلع والخدمات من التجار بمجرد تقديم البطاقة، ويكون الدور الحقيقي لحامل البطاقة في؛ استعمال البطاقة في الأماكن المرخص فيها استعمالها. الالتزام باستعمال البطاقة بالشروط القانونية لها، ووفق الضوابط المحددة في عقد الإصدار. القيام بدفع المستحقات إلى البنوك حسب نوع البطاقة.

التاجر/المؤسسة الاقتصادية الخدمية؛ وتشمل الشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات ويقبلون البيع والتعامل بالبطاقة. ويتحقق دور التاجر/المؤسسة في؛ تسهيل العمليات لحامل البطاقة. تقديم إشعارات البيع للبنك ضامن العملية.

الشكل (01):- مختلف العلاقات بين المتعاملين بالبطاقة الائتمانية الإلكترونية.



المصدر: د.محمد عبد الحليم عمر، ص132-135.

من حيث العلاقة بين الأطراف الأربعة (1؛ 2؛ 3؛ 4) يمكن النظر إلى المنظمة العالمية والبنك المصدر كطرف واحد لتشابه التزاماته أمام الأطراف الأخرى (حامل البطاقة، التاجر). ومنه فإن العقود والعلاقات التي تنشأ تشمل: 1. العلاقة بين المنظمة (المركز العالمي للبطاقة) والبنك الممنوحة له رخصة الإصدار؛ 2. العلاقة بين مصدر البطاقة وحامل البطاقة (المستهلك المستفيد)؛ 3. العلاقة بين مصدر البطاقة والتاجر/المؤسسة؛ 4. العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر.

ومن جهة أخرى يتطلب نجاح التعامل بالبطاقات الإلكترونية وجود نظم للدفع والتسوية المالية الإلكترونية، وهي الأنظمة التي تسمح بتحويل أو إجراء التسويات المالية عبر الوسائط الإلكترونية سواء بين الشركات أو الأفراد، وذلك من خلال البنوك، وتعمل نظم الدفع الإلكترونية مثل عمل أي بنك من البنوك على أساس أن كل البنوك الأعضاء في نظام الدفع تكون لديها حسابات بودائع يمكن أن تستخدم كأرصدة تسوية في إطار النظام، حيث تتم تسوية هذه المدفوعات بين البنوك الأعضاء في آن واحد بدائنية ومديونية

الحسابات المعنية بذلك في بنوك الدفع والاستلام (بن شنيبة كريمة، عبد القادر مطاي، 2019م، ص98-109). ومن أنظمة الدفع المتاحة، نجد نظام التحويلات المالية الالكترونية، نظام سويفت (Swift) المستخدم في المدفوعات الدولية وإرسال تعليمات وإشعارات البنوك.

3.2.3- واقع البطاقات البنكية وخدمات الدفع الالكترونية في الجزائر

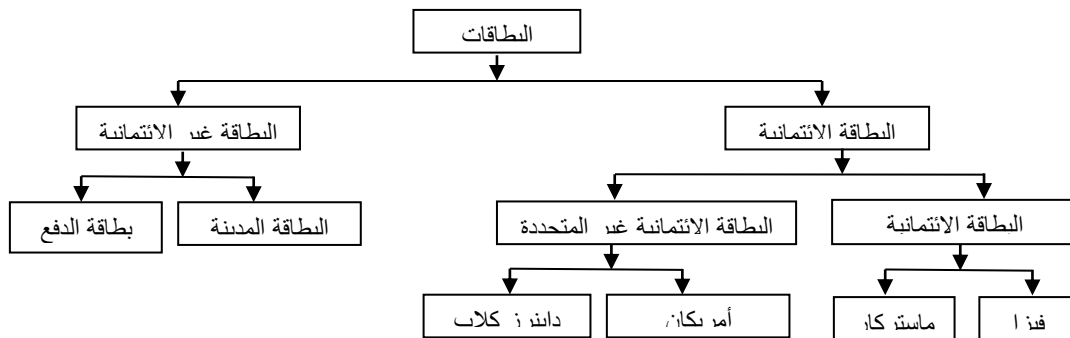
تداول في الاقتصاد الجزائري العديد من البطاقات الالكترونية، يستعملها الأفراد في العديد من الخدمات والمحلات، وهي تصدر عن مختلف البنوك المعتمدة العمومية والخاصة الأجنبية، وهي في مقاصدها وأنواعها حسب الشروط والمتطلبات الدولية. ولعل أهم أنواع البطاقات التي يستعملها المستهلك الجزائري؛ نجد (مسعودي عبد الهادي، لخضر لعروس، ع02 - 2017م، ص311-325):

1- بطاقة السحب ما بين البنوك **la carte CIB**؛ المعتمدة منذ 1997م، وهي متوفرة لدى جميع البنوك التجارية المتواجدة في الجزائر، وتعتبر وسيلة الدفع المحلية وقبول السحب بين البنوك، والمسوقين عبر شبكة بين البنوك والصيرفة الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي، وبطاقة **CIB** نوعان كلاسيكية و ذهبية. ويمكن لحامل هذه البطاقة دفع ثمن المشتريات عبر الشبكة التابعة للتجار في الصيرفة الالكترونية بين البنوك **TPE**.

2- البطاقات الدولية؛ التي تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال؛ نقاط البيع الالكترونية (**DAB/TPE**)؛ و على شبكة الانترنت. والبطاقات الدولية المتداولة؛ بطاقة الفيزا الدولية. بطاقة الماستر كارد. بطاقة أمريكان إكسبريس. حيث نجد بنك التنمية المحلية، يمنح بطاقة دولية للدفع المسبق و ذهبية من نوع فيزا كارت الدولية **visa card** ، ومن أجل تسوية الدفع بالعملات الصعبة، يصدر بنك تروست الجزائر **Trust Bank Algeria** بطاقة الماستر كارد **MasterCard**. كذلك يتيح البنك الوطني الخارجي، في ثلاثة أنواع بطاقة ذهبية، بلاتينية، بطاقة خضراء، من نوع البطاقات أمريكان إكسبريس **Carte Amex**.

3- بطاقة البريد الذهبية **la carte edahabia** تصدرها مؤسسة بريد الجزائر لتسهيل الخدمات لزبائنها، وهي بطاقة مطابقة لمعيار الأمان الدولي من نوع يورو باد- ماستر كارد- فيزا (**EMV**). ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كالعديد من العمليات في الشبائيك البنكية الآلية؛ الدفع الالكتروني بالمتاجر، تلبية أثمان الخدمات الذاتية.

الشكل(02):- أنواع البطاقات



المصدر:- (بن شنيبة كريمة، عبد القادر مطاي، 2019م، ص98-109)

يشير الواقع أن التعامل بالسيولة لا يزال الصورة الطاغية في الاقتصاد الجزائري، وبالرغم من امتلاك الكثير من الموظفين والسكان في الجزائر واحدة من أنواع البطاقات المذكورة أعلاه، ويسعى بنك الجزائر لتطوير الخدمات المالية الإلكترونية وإتاحتها في صور تخدم احتياجات المؤسسات المتحولة للبيئة الإلكترونية، والمستهلك الرقمي، وكان ذلك من خلال إتاحة مجال لتحقيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك (**Algérie Télécompensation Interbancaire**) وإدخال نظامي تسوية المبالغ المستعجلة والكبيرة (**Algeria Real Time Settlements**) (مسعودي عبد الهادي، لخضر لعروس، 2017م، ص 311-325). إن خلق أنظمة للدفع بين البنوك تتماشى مع تلك السائدة في العالم، يضمن تحويل الأموال بصفة فعالة ومضمونة، وسرعة آمنة وفق الأهداف التالية (عبد المجيد قدي، م 2016، 358):

- تقليص آجال الدفع، و تشجيع وتنمية وسائل الدفع الإلكترونية
- تخفيض تكلفة تسيير المدفوعات وتكلفة السيولة لدى المصارف.
- دعم فعالية أمن المبادلات، والسياسة النقدية.

4. المحور 3:- متطلبات وتحديات تطوير تسيير المعاملات المالية إلكترونياً في البنوك

1.4 التنمية المالية في الجزائر: تقاس التنمية المالية بمجموعة صغيرة من المتغيرات، مثل نسبة النقود بمعناها الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة ائتمان القطاع الخاص إلى مجموع الائتمان.

$$\text{التنمية المالية} = \frac{M_2}{\text{مجموع ائتمان القطاع الخاص}} \text{ أو } \frac{M_2}{\text{مجموع الائتمان الكلي}}$$

ولكن المقاييس الكمية البسيطة إذا ما أخذت كل على حدى، لا تحيط بالمقصود بشكل واسع بالتنمية المالية. إن الهيكل المالي لبلد ما يتكون من الأسواق والمنتجات المالية، وتشمل التنمية المالية الإجماليات النقدية، أسعار الفائدة، وأيضاً الانفتاح المالي، التنظيم والإشراف، والقدرة المؤسسية، إن المقاييس الكمية البسيطة قد لا تقيس صورة التنمية المالية، إذ ترتبط النسبة الأعلى للنقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالسيولة والعمق المالي، إلا أن هذه النسبة قد تتراجع بدلاً من أن ترتفع أثناء تطور النظام المالي، لتوافر فرص أكبر للاستثمار في أدوات مالية أطول أجلاً أو أقل سيولة (سوزان كرين وآخرون، 2003م، ص 27).

بالرغم من توسع شبكة البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والعمومية عبر كامل التراب الوطني، وتحسن مؤشرات عدد الشبايبك البنكية نسبة لعدد السكان، حيث كانت 1,227 سنة 2005م، 1,336 سنة 2007م، 1,324 سنة 2009م، إلا أن هذه النسب وغيرها تبقى بعيدة عن المعدل العالمي المقدر بشبايك بنكي لكل 10.000 مواطن، وفقاً لنموذج cameron، المعتمد في الدراسات المالية منذ وضع سنة 1967، والذي يركز على عدد الشبايبك البنكية مقارنة بعدد السكان، ومن خلال ذلك تحسب الكثافة المصرفية بالعلاقة التالية: الكثافة المصرفية = $\frac{\text{عدد الشبايبك البنكية (الفروع)}}{\text{عدد السكان}} * 10000$ ، إذا كان يساوي الواحد=1؛ فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من 1 فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، أما إذا كان أقل من 1 فهناك انحراف سلبي؛ بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كاف. وقد تم تطوير نموذج cameron إلى الأخذ بعين الاعتبار عدد السكان المنتجين فقط.

وبالنظر إلى الواقع المحلي، فقد سجلت الجزائر ما نسبته (0,22) سنة 1996، و (0,41) عندما كان عدد الفروع 1250 وعدد السكان 30 مليون نسمة. والملاحظ أن نسبة الانتشار للبنوك غير كافية، أي كثافة مصرفية ضعيفة (مصطفى عبد اللطيف، 2006م، ص 75) (chabha bouzar, 2010,p98)، وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس، فهناك فرع بنكي لكل 24000 شخص، مما يعني أن هناك نقص في الجهاز المصرفي. وبالتالي تبقى التغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن

الرئيسة الكبيرة، وعليه فتوزيع الشبكة لا يستجيب للمعايير الدولية المحدد من اتجاه آخر من 3000 إلى 5000 ساكن للشباك الواحد (عبد الرحمن تومي، 2009م، ص69) (abdelkarim Naas,p161).

جاء مسار الإصلاح في الجزائر بتحديث وسائل العمل بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري وكان ذلك منذ 2003م، بغية تطوير الوساطة البنكية؛ هيكله وعصرنة نظام الدفعات وتآلية العمليات المالية، نظراً للدور الاقتصادي لوسائل الدفع التي تحل محل النقود في التعامل والمعاملات. وقد أسند إنشاء وتسيير وسائل الدفع إلى الهيئات التالية: بنك الجزائر، البنوك التجارية، الهيئات والمؤسسات المالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية. ويهدف برنامج الإصلاح هنا إلى تحقيق ما يلي (عبد الرحيم وهيبة، 2006م، ص94):

- تطوير شبكة إتصالات بنكية؛ واستخدامها بما يتلاءم وتسيير وسائل الدفع والعمليات البنكية؛
- وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد؛
- إنطلاق الأعمال المتضمنة تنظيم وتسيير وسائل الدفع الورقية، وتآليتها؛

كما تم تكوين شركة تراقب العمليات النقدية ما بين البنوك (شركة تآلية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية (SATIM) في 25 مارس 1995م، وهي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية، ويساهم في رأس مالها كل من بنك البركة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وقد كلفت هذه الشركة بالبحث في وضع معايير تطوير وتنوع وسائل الدفع (جليل نور الدين، 2006م، ص173)، وأصبحت اليوم متعاملاً ذا شأن في القطاع المالي المختص في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والصفقات النقدية الإلكترونية بين البنوك (محمد شكرين، 2006م، ص145).

ومن مهام شركة ساتيم (SATIM)، إنشاء تجمع بين عدة بنوك من خلال مشروع البطاقة البنكية المشتركة (CIB) سنة 1997م، حيث يسمح لحامل البطاقة بالسحب من أي موزع آلي للنقود تابع لأي بنك مشترك في النظام، وبالتالي تسمح هذه البطاقة بتوفير سيولة سريعة لسحب النقود، وفي إطار هذا المشروع تم إنشاء شبكة نقدية ما بين البنوك (RMI: Réseau Monétique Interbancaire)، تقوم بمعالجة الصفقات لأجهزة DAB لصالح البنوك المنخرطة وتحويل التدفقات المالية الخاصة بصفقات DAB ما قبل التعويض (رشاد تو، 2006م، ص112)، ويهدف الوصول إلى الحل النقدي الإلكتروني المتكامل، يضمن التكفل بالمدفوعات الوطنية والدولية والربط بأنظمة النقديات للبنوك الجزائرية المعنية والتي تعمل في إطار بنكي مشترك (محمد شكرين، 2006م، ص147). تضم الشبكة النقدية بين المصارف حالياً 300 موزعاً آلياً (DAB)، وهي موزعة على التراب الوطني وعلى 212754 بطاقة سحب. أما أهم الأهداف الأساسية لشركة تآلية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية (جليل نور الدين، 2006م، ص173):

- إدماج الموزعات الآلية DAB في المصاريف؛
- صناعة البطاقات المصرفية، حسب المقاييس المعمول بها دولياً (ISO7810)،
- منح الأرقام السرية.

2.4 مواجهة المخاطر جراء التحول إلى الصيرفة الإلكترونية:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل نمو القطاعات المصرفية، فتحديات تكنولوجيا المعلومات توسع من الفجوة الرقمية بيننا وبين الدول المتقدمة، مما يفرض علينا زيادة الاستثمار في الميدان التقني، وهذا في الوقت الذي تعاني فيه بيئتنا ارتفاعاً ملحوظاً في أمية الكمبيوتر والمعلوماتية، وضعف البنى التحتية لدعم هذه التكنولوجيا، وضعف مستوى شبكات الاتصال المتطورة. وتكنولوجيا المعلومات في المصارف تطرح تحديين إثنيين هما؛ تحدي المنافسة مع المصارف الأجنبية العاملة التي تقدم خدمات بواسطة الصراف الآلي التابع للبنوك المحلية؛ تحدي مواجهة المخاطر التي قد يتحملها المصرف من جراء التكنولوجيا الحديثة.

حددت أنظمة بازل2 أهمية التعاطي السليم مع العمليات إذ أن استعمال التكنولوجيا الحديثة يزيد من مخاطر السرقة والاحتيال ومخاطر الأخطاء والاختراقات للأنظمة المعلوماتية وغيرها، وهذا يتطلب تطوير وعصرنة أنظمة الدفع، والوقوف وفق ما تتيحه حالة التشريع القانوني والعمليات الخاصة بالتسيير، عند المخاطر والتحديات التي يجب أن نلتزم بها إقتصادياً حتى تتمكن من تحقيق المبتغى الجيد من تسيير الخدمات المالية في البيئة الالكترونية(محمد ماجد، 2000م، ص363). وهذا في الجوانب التالية:

- أمن وسلامة وحفظ حقوق المتعاملين؛

- مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في التنمية الاقتصادية الوطنية؛

- الجوانب الضريبية والمحاسبية المترتبة عن كافة التعاملات المالية المنظورة وغير المنظورة؛

- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي.

إن تطور المعاملات الالكترونية لا يخلو من قضايا قانونية، مثل: جباية الضرائب وحماية السرية والحماية من الغش، والتسجيلات المحاسبية. وإذا كانت كل معاملة تجارية تحقق عائد، فإن الدول تسعى إلى فرض ضرائب على هاته العائدات توجه لتحقيق التنمية. والمعاملات التجارية والمالية الالكترونية يصعب فيها تحصيل الضرائب، لعدم وجود سجلات دقيقة يستطيع جباة الضرائب أن يفرضوا بها الضرائب وتطبيق القوانين. وهذه الخصائص للمعاملات التجارية والمالية الالكترونية تضع مصالح الضرائب أمام تحديات: أن المعاملات الالكترونية لا تخلف أي دليل مادي يثبتها؛ كذلك تقدير الحجم الحقيقي للعائدات لا يمكن معرفته بدقة في مثل هذه العمليات (مجلة التجارة غرفة التجارة الشارقة الامارات العربية المتحدة، ع05 - 2000م).

وكثيراً ما كانت القضايا الخلافية التي تدور تتصل بالأطراف المتعاملة بالبطاقة الالكترونية، إذ لا يجد المحاسبون سجلات ثقة بعد المعاملة يكون من الضروري النيل منها لتحقيق الأهداف الضريبية والمحاسبية (جرجس الظهر، مجلة علوم وتكنولوجيا، ع75، 2000م). أما أهم المخاطر الواجب مراعاتها والناجمة عن استعمال نظام البطاقات الائتمانية في التعاملات المالية:

- ظهور جرائم تتعلق بتزوير البطاقات.

- التعاملات غير المشروعة والخطيرة على المجتمع.

- إمكانية شخص خارج المعاملة كشف المعلومات الضرورية اللازمة للعملية.

- تعرض البطاقة الالكترونية لعملية القرصنة، فخلال التعامل في السوق الالكترونية يستطيع جمع الكثير من المعلومات عن الزبائن، وهذا يجعل حماية السرية في مآزق من التزوير والقرصنة.

إن أهم ما يميز العمل المصرفي هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، حيث أن الدول المتقدمة اهتمت بتكثيف استخدام تقنيات المعلومات في المجال المصرفي، وانخفضت العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع بنكي إلى 10% من إجمالي العمليات، أما البقية -90% - فتتم بواسطة القنوات الإلكترونية(بريش عبد القادر، 2005م، ص251).

وهذا ما يؤدي في الاقتصاد إلى تخفيض تكلفة التشغيل، واستخدام النقود السائلة، وزيادة أهمية وسائل الدفع الالكترونية(بطاقات الائتمان، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية)، كما أن العملاء يتحررون من قيود المكان والزمان، ويتلقون من البنك خدمات مستحدثة ومتجددة (مثل الخدمات المنزلية المصرفية) ويبقى وضع البنوك الجزائرية مرهون بنجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات، ومدى استفادتها من ثورة العلم والتكنولوجيا لرفع مستوى الأداء. بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك، كما يستحسن التوسع في إصدار البطاقات الالكترونية، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تأمين المعاملات المصرفية الالكترونية.

5. خاتمة:

تسعى البنوك الالكترونية لجعل التعاملات المالية كلها تتم في سوق مفتوح، والتعامل الفوري وريح الوقت وتقليل التكاليف، وهذه الميزات وغيرها للصيرفة الالكترونية هي العوامل التي كانت وراء نموها واتساعها، إذ أصبحت ميزة العصر الحالي وإحدى الضروريات للمستهلك الذي تحيط به التكنولوجيا والرقمنة من كل جانب.

يتركز العمل في النظام المصرفي الجزائري على وضع أسس الانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الالكترونية، ومن التعاملات اليدوية البسيطة إلى تعاملات ذات صبغة الكترونية، وكان البدء بإصدار البطاقات الالكترونية الائتمانية من كل الأنواع والأصناف، ليتم تداولها لدى الأفراد واستعمالها في العمليات المالية المحلية والدولية. كذلك عصرنة وسائل الدفع، وتطويرها وفق المتطلبات الدولية، تحقيقاً لاندماج الاقتصاد الوطني في سيورة الاقتصاد الالكتروني.

ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة:

- 1- إدارة الجودة الشاملة وفق دور تكنولوجيا المعلومات في توجيه أعمال البنوك، حتى تكون للصيرفة الالكترونية مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية الوطنية، إذا علمنا أن جودة الخدمة المصرفية لا تأتي إلا نتاجاً لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة.
- 2- تخفيض تكلفة إدارة المتطلبات اللوجيستية الالكترونية في الاقتصاد الوطني، حتى تحقق المؤسسات المصرفية الوطنية المنافسة والتقدم والرقى، ووضع إستراتيجية تبني الصيرفة الالكترونية ولو في ابسط مظاهرها، تحضيراً لأتمتة العمليات المالية الكبرى التي يحتاجها العملاء في النظام البنكي .
- 3- تسهيل الإبداع في تقديم الخدمة مع تحسين جودتها وزيادة سرعتها ومرونتها بما يتلاءم واحتياجات الزبون، مع تطوير الخدمة المالية الالكترونية كذلك في هيكل الخدمات المقدمة كضرورة أساسية من ضروريات الأداء المصرفي.
- 4- تفعيل العمل المصرفي وتنظيم البيئة التي يتحرك فيها المصرف(القانونية، التكنولوجية)؛ وتحديثها والمتطلبات الحديثة، وبناء المؤسسات المالية والمصرفية الكفيلة بحماية الخدمات المالية، واستيعاب العمليات في البيئة الالكترونية المحلية والدولية.
- 5- إصلاح الخدمة المصرفية، ووسائل الدفع، مع المنهج المتبع في الإصلاح المالي المصرفي والاقتصادي، كذلك ضمان أمن المبادلات لتحقيق الثقة في النظام المصرفي الالكتروني، وتفعيل دور السياسة المالية والنقدية لتواكب التحولات المصرفية الحديثة.
- 6- تحليل اتجاهات المنافسة المصرفية تكنولوجياً، والتعرف على الخدمات المقدمة من طرف البنوك والاستراتيجيات التسويقية لها، واستخدام تكنولوجيا المعلومات كسلاح تنافسي، مع مراعاة تناسب مدى استيعاب التكنولوجيا المصرفية المستعملة من طرف الزبائن.

6. قائمة المراجع:

- المؤلفات:
- محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقة الائتمان، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، 1997م).
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، (1998): البطاقة البنكية الإقراض والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم (دمشق، سوريا: ، ط1، 1998م).
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار هومة للنشر، (الجزائر: دار هومة للنشر، 2016م).
- *Abdelharim Naas : le système bancaire algérien, edition INAS .*
- *Chabga bouzar : Systèmes Financiers, edition El-Amel-Alger, 2010.*

• الأطروحات:

- بن شيخ عبد الرحمن، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2009م.
- جليل نور الدين، تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م.
- عبد الرحيم وهيبية، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م.
- شكرين محمد، بطاقة الائتمان في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ج.الجزائر، الجزائر، 2006م.
- تو رشاد، تحديث وسائل الدفع وانعكاساته على النشاط البنكي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م.
- المقالات:
- الظهر جرجس، التجارة الالكترونية القضايا والمشكلات، مجلة علوم وتكنولوجيا، ع75، 2000م.
- بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع3، 2005م.
- بن شنيبة كريمة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية في الجزائر، مجلة الريادة، مج5، ع1.
- مسعودي عبد الهادي، لخضر لعروس، تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، ع2، 2017م.
- مصيطفي عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، مجلة الباحث جامعة ورقلة، ع4، 2006م.
- محمد ماجد، "الانترنت وتقنياتها فرص وتحديات للتجارة والبنوك"، في "التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت" إتحاد المصارف العربية، 2000م.
- ملف التجارة الالكترونية وكيفية الاستفادة منها، مجلة التجارة، غرفة التجارة الشارقة الإمارات العربية المتحدة، ع05، 2000م.
- سحنون خالد، علي عابد، تكنولوجيا المعلومات ودورها في العمل المصرفي، مجلة المعيار م.ج.تيسمسيلت، ع14، 2016م.
- سوزان كرين وآخرون، العمل المصرفي في سبيل التنمية، التمويل والتنمية، عدد مارس، 2003م.
- شامي عبد الرحمن، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة، مجلة البشائر الاقتصادية، ع7، 2026م.
- تومي عبد الرحمن، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دراسات اقتصادية دار الخلدونية الجزائر، ع12، 2009م.